السَّبرُ عند المحدثين
دراسة نماذج في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عَدّي (ت365هـ)

د. رائد محمد عبد العبيدي

قسم الحديث وعلومه-كلية أصول الدين

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسي ئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ (سورة النساء).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (سورة الأحزاب).

وبعد: فهذا بحث موجز بعنوان: السبر عند المحدثين دراسة نماذج في كتاب الكامل لابن عدي، تناولت فيه المباحث الآتية:

تمهيد: يتناول ضرورة السبر وأهميته، وسبب اختيار كتاب الكامل لابن عدي نموذجاً، ومنهج ابن عدي في كتابه الكامل.

المبحث الأول: مفهوم السبر لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: منهج ابن عدي في سبر الحديث.

المبحث الثالث: ابن عدي بين القوة والضعف في السبر.

وختاماً أبرأ إلى الله تعالى من حولي وقوتي إلى حوله تعالى وقوته فما كان من صواب فبتوفيق من الله تعالى، وما كان من خطأ فمن نفسي والله بريء منه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد
ضرورة السبر وأهميته

مما لا شك فيه أن لكل علم من العلوم الشرعية أصولاً وقواعد يبنى عليها، لضبط مسائله،وعلم الحديث النبوي الشريف على رأس العلوم،بل حاز السبق في ذلك، ومما عني به المحدثون أنهم وضعوا موازين دقيقة للنظر في أحاديث الرواة، وفرز صحيحها، وسقيمها، والكشف عن غريبها، ومنكرها، ثم إعطاء كل راو الرتبة التي يستحقها في سلم الجرح، أو التعديل. وقد تولد هذا عن مسيس حاجة، وإلحاح طلب لاستكمال أهم جزء في ذلك البنيان، ألا وهو الحكمُ على الراوي.

ويجد الناظر في هذا أن وسائل النقاد في الفحص عن حال الرواة قد تـــعددت، فمنهم من عاصرهم وصحبهم، فخبر حالهم، وحكم عليهم بمقتضى ما عرفه عنهم من صدق وتيقظ، أو خرم ما في عدالة، أو ضبط. ومنهم من جمع أقوال الأئمة المتكلمين في الرجال، ورجح بين المختلف فيها، وأعطى للراوي مرتبة استناداً لما انكشف له من تلك الأقوال.

كمـــا أن كثيراً من الرواة لا يعرف عنهم ما يرفع جهالة حالهم، ولا وصل عنهم جرح، أو تعديل، فكيف العمل مع هؤلاء؟ والكثير من الأحاديث إنما تروى عن طريقهم؟

من هنـــا جاءت الحاجة إلى سبر مرويات الراوي ؛ للحكم له أو عليه،ونحن في بحثنا هذا سنبين إن شاء الله تعالى ما المقصود بالسبر؟ وما ألفاظه عند المحدثين؟ وما طريقتهم فيه؟

سبب اختيار كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي أنموذجاً:

ونظراً لأن استقراء أعمال جميع النقاد التي استُعمل فيها السبر أمر عزيز المنال، صعب المرام، فقد اخترت كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (365)هـــ كأنموذج لذلك ؛ لأنه- والله أعلم- أكثر من استخدم السبر في كتابه، وعالج عدداً جَمّاً من الرواة، في أحاديث متنوعة العلل.

وقبل أن ألج في تفاصيل الموضوع يحسن أن أورد بعض ما قيل في ابن عدي، وفي كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) لعل في ذلك إشارة لسبب الاختيار.

1 – قال تلميذه السهمي: «كان أبو أحمد ابن عدي حافظا متقنا، لم يكن في زمانه مثله، تفرد بأحاديث»[1].

2 – وقال الخليلي: «عديم النظير حفظا، وجلالة»[2].

3 – وقال الذهبي: «هو الإمام الحافظ الناقد الجوال... طال عمره، وعلا إسناده، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة »[3]. وقال أيضا: «وأما في العلل والرجال، فحافظ لا يجارى»[4].

وأما كتابه فأول من شهد بأهميته هو الإمام الهمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (385)هـ سأله السهمي أن يصنف كتابا في ضعفاء المحدثين؟ فقال له: «أليس عندك كتاب ابن عدي؟» فقلت: نعم. قال:«فيه كفاية لا يزاد عليه»[5]. وقال الذهبي: «له كتاب الكامل في معرفة الضعفاء في غاية الحسن »[6]. وقال أيضا: «ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك»[7]. وقال السبكي: «وكتاب الكامل طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون، والمتأخرون»[8].

ومن خلال استعراض هذه الأقوال، والتمعن فيها نجد أن ابن عدي وصف بالحفظ، والإتقان، بل كان في عصره نسيجاً وحده في ذلك. كما أنه نعت بالناقد المقتدر الذي برع في الصناعة الحديثية من حيث التعديل والتجريح للرواة، والتصحيح والتعليل للأحاديث. وهذا يؤهلّه ابتداء أن يكون في مَصاف النُقّاد الكبار الذين ينبغي العناية بأحكامهم.

وأما كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) فلا ريب أنه من أفضل ما صنف في بابه، فقد اعتبره الدارقطني على جلالته وبراعته المشهودة في العلل، ومعرفة بالرجال كافياً وافياً؛ وجاء كلام الذهبي مؤكدا فحوى ما قاله سابقوه، وكذا كل من اطلع عليه بعلم، وتكلم عنه بعدل؛ فقد قال بنحو قولهم.

منهج ابن عدي في الكامل:

كان منهج ابن عدي في الكامل هو التعريف بالراوي، ثم ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل كابن معين، وأحمد، والبخاري، والفلاس، وغيرهم. ثم يسوق ما أُنكِرَ على

الراوي من أحاديث، ثم يحكم عليه بعد أن يسبر حديثه حكما لا غبار عليه، إذ يُعَدّ ابن عدي من المعتدلين، وما ذكرناه من ترتيب عناصر الترجمة إنما هو على سبيل الغالب[9].

أهم مِيزات كتاب الكامل لابن عدي:

أولا: حفظه لعدد كبير من نصوص الجرح والتعديل لأئمة ضاعت مصنفاتهم، أو لا مصنفات لهم مثل شعبة، والفلاس، ويحيى بن سعيد القطان،وابن أبي عروبة الحراني، وغيرهم[10].

ثانيا: استعماله الأسانيد لكل ما يورده سواء أكان ذلك في عناصر التعريف بالراوي، أم أقوال الجرح والتعديل فيه، أم الأحاديث، أم الآثار المسوقة في ترجمته[11].

ثالثا: استيعابه في الجملة لأحاديث المترجم لهم حيث أطال النفس جدا فيما ينكر على الراوي في صبر ودأب ظاهرين من أول الكتاب إلى آخره، بحيث لا يدانيه– فيما أعلم– أي كتاب آخر ولاسيما في كثرة ما يورده من الغرائب، والمنكرات[12].

رابعا: قيامه بسبر المرويات، وإخضاعها لفحص دقيق، وموازنتها بروايات الأثبات المتقنين، ثم إرسال الحكم على الراوي مُدَلِّلاً، ومُعَلِّلاً. وهذا ما سيأتي الحديث عنه بالتفصيل قريبا.

فكتاب من هذا الطراز حقيق أن يجعل أنموذجا في بابه، ومثلا سائرا في تخصصه، والله أعلم، ولهذا تم اختياره نظراً لحسن صنيعه فيه.

المبحث الأول
مفهوم السبر

السبر لغة: هو «رَوزُ الأمر وتَعّرفُ قَدرهِ، يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته. ويقال للحديدة التي يعرف بها قدر الجراحة: المسبار»[13].

فمادة سبر تأتي في اللغة على عدة معان منها:

1 – الاختبار: قال ابن منظور بعد ان ذكر حديث الغار* «أي أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحد أو شيء يؤذي»[14].

2 – الإمتحان ومعرفة القدر: قال الفيروزآبادي: «امتحان غور الجرح، وغيره »[15]، وقال ابن منظور: «سَبرَ الجُرحَ يسبُرُه سَبراً نظر مقداره وقاسه»[16].

ولعل هذه الكلمة أكثر شيوعا عند الأصوليين [17]، ولكنها مع ذلك مستعملة عند المحدثين بإطلاقات متعددة، أو باللفظ نفسه أحيانا.

السبر اصطلاحا: هو «استقصاء روايات الحديث الواحد، وتتبع طرقه، ثم اختبارها، وموازنتها بروايات الثقات».

فقوامه استناداً لهذا التعريف أمران هما:

الأول: استقصاء روايات الحديث: وهذا يعني أن يجمع الناقد روايات الحديث الواحد جمع استقصاء، وإحاطة، مستعملا شتى الوسائل لذلك من سماع، ومكاتبة، ومساءلة، وجمع للنسخ، مستعينا بالبحث في دواوين السنة المبوبة، والمسندة، منقبا في المصنفات، والمعاجم، والمشيخات، والأمالي، والفوائد، والأجزاء، وغيرها، حتى ينبعث اليقين فيه بأن كل طرق الحديث، أو معظمها بين يديه.

الأمر الثاني: الاختبار، أي اعتبار تلك الروايات، والنظر فيمن شورك من رواتها، وتوبع ممن تفرد، أو خالف؛ وهذا يقتضي معرفة متابعات تلك الرواية، وشواهدها، ثم موازنتها مع مرويات الراوي، والحكم عليه.

إطلاقات المحدثين لاصطلاح السبر:

من الملاحظ أن أهل الحديث لم يتفقوا على كلمة واحدة له، فبعضهم سمَّاهُ السبر مثل ابن حبان[18]، وهو الذي اصطلح عليه في هذا البحث. ومنهم من سمَّاهُ المعارضة كما هو اللفظ عند ابن معين [19]، أو المقابلة كما جاء عند مسلم[20]، وآخرون أطلقوا عليه الاعتبار[21]، وبعض المعاصرين سماه المقارنة [22]، أو الموازنة[23]. وهذه إطلاقات متقاربة المعاني، والأمر فيه سعة، والله أعلم.

فهل استعمل ابن عدي السبر؟ وما هي ألفاظه عنده؟

أشار ابن عدي في مقدمة الكتاب[24] إلى أنه سيذكر لكل راوٍ ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف، وهو لمحة إلى السبر. أما في ثنايا الكتاب فقد استعمله استعمالا واسعا، بل هو الأصل الذي بنا عليه كتابه، كما أنه رجح به حالَ الكثير من الرواة المختلف فيهم كما سيتضح من مسلكه قريبا.

وقد استللت ما تيسر من ألفاظه الدالة على السبر نصا، أو مفهوما، فوجدت الآتي:

1- قال عند ترجمة سعيد بن كثير بن عفير: «ولم أجد لسعيد بعد استقصائي على

حديثه شيئاً مما ينكر عليه....»[25].

2- قال عند ترجمة شريك بن عبدالله بن الحارث: «وإنما ذكرت في حديثه وأخباره طرفاً وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أمليت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء»[26].

3- وقال في ترجمة كثير بن شنظير المازني: «وليس في حديثه شيء من المنكر وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة»[27].

4- قال عند ترجمة الهيثم بن عدي: «والهيثم بن عدي لا يعتمد على رواياته عن من روى عنهم لأنه ضعيف جداً»[28].

5- قال عند ترجمة أحمد بن سلمة أبي عمرو الكوفي: «ولم أجد هذا الحديث فيما عندي عند أحمد بن حفص حدثناه بعض أصحابنا عنه وأحمد بن سلمة هذا له من المناكير عن ما ذكرت وليس هو ممن يحتج بروايته»[29].

6 – قال عند ترجمة إبراهيم بن أبي حية: «وهذه الاحاديث عن هشام بن عروة لم يتابع إبراهيم بن أبي حية عليه أحد وهو يرويها عن هشام بن عروة... وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير»[30].

7 – قال عند ترجمة صدقة بن عبدالله أبي معاوية السمين: «وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»[31].

8 – قال عند ترجمة إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي: «وعامة ما يرويه من الحديث بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء»[32].

هذا ما وقفت عليه في بعض التراجم نصا، وأكثر أحكام ابن عدي تدور حول هذا المعنى، أو قريبا منه. وهي دالة بفحوى الخطاب، أو لحنه أنه سبر حديث هؤلاء الرواة، وميّز ما توبعوا عليه مما لم يتابعوا عليه، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني
منهج ابن عدي في سبر الحديث

لم يختلف منهج ابن عدي في سبر حديث الراوي عن غيره من المحدثين، وقد جاء على النحو الآتي:

أولاً - المقارنة بين مرويات الشيخ:

وصورة هذا المسلك: أن يكتب الناقد الحديث عن راويه سماعا، ثم يعود إليه بعد برهة لسؤاله عن الحديث نفسه، فإن وجده لم يغادر حرفا واحدا علم أنه متقن ثبت، وإن وجده قد خلط بين الروايات، أو وهم على أي صورة كان الوهم، حكم عليه بما يليق من حاله.

روى ابن عدي بسنده إلى شعبة قال: «ما رويت عن رجل حديثا واحدا إلا أتيته أكثر من مرة.والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشر مرار. والذي رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة. والذي رويت عنه مئة حديث أتيته أكثر من مئة مرة، إلا حيان البارقي فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته قد مات »[33].

وقال يعقوب بن شيبة: «إن شعبة كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به»[34].

هذا إنما يكون في حال كون الراوي حيا، أما إذا كان بينهما دهر فالحال يختلف حينئذ عن السماع، حيث تعارض رواية الراوي برواياته الأخرى في الحديث نفسه، ثم تعتبر، فيظهر مدى الضبط حينئذ من قوة، أو خفة، أو ضعف واضطراب.

خذ ابن حبان (354)هـ مثلا، فبينه وبين ابن لهيعة (174)هـ قرابة قرنين من الزمان، فالسبيل في سبر حديثه حينئذ هو معارضة مروياته بعضها ببعض، قال في ترجمته: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين و المتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفا...»[35].

وابن عدي – رحمه الله – سار على المنوال نفسه مع الرواة الذين سبقوه، ففي ترجمة سعيد ابن بشير[36] مثلا ذكر حديثاً من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دريك، عن عائشة «قالت: دخلت أسماء بنت أبي بكر على رسول الله ﷺ وعليها ثياب شامية رقاق، فأعرض عنها ثم قال ما هذا يا أسماء؟ إن المرأة إذا بلغت المحيض لم

يصلح أن يرى منها إلا هذا، وأشار إلى وجهه وكفيه ». ثم قال ابن عدي: «ولا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير. وقال مرة فيه:عن خالد بن دريك، عن أم سلمة، بدل عائشة»[37].

ويعني هذا أن ابن عدي عارض رواية سعيد الأولى مع الثانية، وتبين له أنه يضطرب في إسناده، فتارة يرويه هكذا، وفي أخرى هكذا....

ثانياً- معارضة مرويات الراوي بروايات الثقات:

استدعى صنيع المحدثين لمعرفة الراوي المحتج به، ثم المعتبر به، ثم الساقط ، وضع ميزان دقيق ينخل فيه الرواة نخلا، وينقر عنهم تنقيرا للوصول إلى القول الفصل فيهم. وكان هذا الميزان هو المعارضة لحديث الراوي. قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم»[38].

وهذا المنهج الدقيق الذي كشف عنه ابن الصلاح هو الأكثر ممارسة في صنيع النقاد من الأولين، والآخرين، وهو الوسيلة المثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه، وهي الأكثر شهرة، وانتشارا. وقد تتبعت جملة من التراجم في كامل ابن عدي، وفحصت مسلكه في باب المعارضة فظهر لي أن تطبيق المؤلف لهذه القاعدة له صور متعددة تتلخص في جملتها في الكشف عن العلة، ومخالفة الثقات. قال الذهبي: «ثم اعلم أن أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم الأثبات»[39].

والحق أن التعليل بالعلل الظاهرة تناثر في كتاب الكامل، وتكاثر بحيث يصعب على المطلع الاهتداء إليه خصوصا ما صاحبه تعليق من المؤلف. ونظرا لطولها فقد قسمت الكلام عن تعليله على قسمين: واحد متعلق بالسند، وآخر بالمتن.

وفيما يأتي ذكر نماذج من سبره، وكشفه عن العلة في السند، ثم المتن:

أولاً- القسم المتعلق بالسند: وهو أنواع، وقفت على ما يأتي:

1- رفع الموقوف: حيث يقول تارة: «ولا أعلم رواه عن ابن عون فصيره شبه المسند إلا سالم بن نوح، وعثمان بن الهيثم المؤذن... وغيرهما رووه عن ابن عون فأوقفوه على

عبدالله»[40].

2- وصل المرسل: كأن يقول مثلا: «وهذا الأصل فيه عن عاصم عن عكرمة مرسلاً وصله أبو قتيبة عن الثوري وشعبة عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ورواه بقية عن الضحاك بن حمرة عن منصور بن زاذان عن عاصم متصلاً »[41]، وكقوله: «عن طاووس سأل النبي ﷺ مرسل من أحسن الناس صوتاً.. ووصله إسماعيل ابن عمرو البجلي عن مسعر عن عبد الكريم عن طاووس عن ابن عباس قال سأل النبي ﷺ..»[42].

3- الاختلاف على رجل في السند: كقوله: «وهذا الحديث اختلف فيه على نافع على عشرة ألوان أو قريب منه...»[43].

أو كقوله: «وهذا اختلف على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ»[44].

4- إبدال راو بآخر، والحديث معروف عن الأول: فقد قال في حديث ابن أم مكتوم في طلب رخصة الصلاة في البيت: «هكذا يرويه أبو سنان، عن عمرو بن مرة عن أبي رزين، عن أبي هريرة، ورواه عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم أنه قال: يا رسول الله...»[45].

وعقب على حديث أبي هريرة في زنا الأمة قال: «وذكر الأعمش غير محفوظ، إنما هو الثوري عن حبيب نفسه»[46].

5- جمع الشيوخ في سند واحد، وجعل المتن واحدا مع الاختلاف في رواياتهم: كقوله مثلا: «ولم يذكر الليث الصدمة الأولى، وذكر الليث في هذا الإسناد إنما هو من عمل ابن وهب جمع بين الليث وعمرو بن الحارث فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال: عنهما جميعا، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس»[47].

6- رواية حديث بسند يروى به في الأصل حديث آخر: فقد قال في حديث النهي عن استقبال القبلة بالبول، أو الغائط الذي روي من طريق ورقاء، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ... قال ابن عدي: «فهو غريب، غريب هذا المتن بهذا الإسناد لأن بهذا الإسناد لا يعرف إلا من صام رمضان، وفي حديث ورقاء جمع بين المتنين»[48].

وقال أيضا عقب حديث صنع الطعام لآل جعفر: «وهذا الحديث غريب جدا بهذا الإسناد، وإنما يروى هذا عن ابن عيينة، عن جعفر بن خالد، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر»[49].

7- إبدال بعض السند جريا على الجادة: وقد وقع هذا في ترجمة سفيان بن وكيع ابن الجراح فقال ابن عدي: «وهنا قد زل فيه سفيان بن وكيع، أو لقن، أو تعمد حيث قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما يرويه ابن وهب هذا عن بن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي عن عقيل عن الزهري»[50].

8- الإعلال بالتسوية: كقوله في ترجمة سفيان الفزاري: «فسواه سفيان الفزاري فقال: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.... وإنما يرو ى هذا عن جعفر بن محمد، عن جماعة من أهل بدر، عن النبي ﷺ...»[51].

9- الإعلال بالتفرد: وهو أكثر أنواع التعليل عنده، وله في ذلك استعمالات شتى:

- كأن يقول مثلا: «ولم يقل أحد في هذا الحديث ابن المنكدر، عن أنس غير سلمة الأحمر»[52].

- أو يقول: «يرويه عن يونس بهذا الإسناد سالم بن نوح، ولا أعلم رواه عن سالم غير محمد بن عبدالله بن حفص»[53].

- أو يقول: «لا يعرف عن أبي الزبير إلا من حديث سعيد بن بشير عنه»[54].

- وقد يقابل التفرد بذكر الشهرة كأن يقول: «وهذا مشهور عن حميد بن هلال، رواه عنه جماعة، ومن حديث قتادة عن حميد بن هلال غريب، لا أعلمه يرويه عن قتادة غير سعيد بن بشير»[55].

- أو يقول: «وهذا معروف عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، فأما عن يونس بن عبيد، فما أعلم روى عنه غير سالم»[56].

11- وقد يعل الحديث بأنه ليس له أصل من حديث فلان: كقوله في ترجمة سفيان الفزاري بعد أن ذكر أسانيد حديث «**ما أسكر كثيره فقليله حرام**» قال: «وأما من حديث محمد بن المنكدر، عن عروة فليس له أصل»[57].

وقد ردّ في موضع آخر على شيخه عبدان في تعليقه على حديث روي من وجه احتمل أن يكون هشام بن عمار تلقن فيه، قال مصوبا ذلك الوجه: «والحديث عن سعيد بن

بشير، عن الزهري، أصوب من سعيد بن بشير عن قتادة؛ لأن هذا الحديث في حديث قتادة ليس له أصل، ومن حديث الزهري له أصل قد رواه عن الزهري سفيان بن حبيب أيضاً»[58].

12- وقد يعله بالخطأ في سنده كقوله بعد ان ذكر حديث فاطمة بنت قيس في سؤالها عن المستحاضة: «وهذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا جعفر بن سليمان ويقال انه أخطأ فيه أراد به إسناداً آخر عن ابن جريج لعله يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة فلعل جعفراً أراد هذا الحديث فأخطأ عليه فقال عن أبي الزبير عن جابر »[59]، أو أنه سرقه جماعة من فلان مثلاً كقوله: «وهذا لا يعرف إلا بهشام بن عمار ويقال ان يحيى ابن معين كتبه عن هشام بن عمار وقد سرقه جماعة من الضعفاء ذكرتهم في كتابي هذا فحدثوا به عن الوليد منهم سليمان بن أحمد الواسطي »[60]، أو أنه لا يرويه مصري عن فلان مثلا، وإنما يرويه قوم غرباء، كقوله بعد ذكر حديث «**لا حليم إلا ذو عثرة ولا حكيم إلا ذو تجربة**»: «وهذا لا يرويه مصري عن بن وهب وإنما يرويه قوم غرباء ثقات سمعوه من ابن وهب بمكة وليس هذا في نسخة عمرو بن الحارث..»[61].

وأحيانا يومئ إلى العلة إيماء ولا يصرح، وبعد البحث ينكشف أن هناك علة قوية في سنده، فقد قال- مثلا – في حديث ابن عباس: صلى رسول الله ﷺ بالناس خمساً ساهياً: «لا أعلم يروي عن منصور هذا الحديث غير سعيد بن بشير »[62]، وبعد البحث ظهرت المخالفة في موضعين منه.

ثانياً- القسم المتعلق بالمتن:

وهذا النوع أقل من الأول نسبيا، فتارة يعله بعد سوقه بأنه متن منكر، فقال بعد ان ذكر حديثاً عن أنس عن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن حلق القفا بالموسى: «وهذا لا يرويه عن سعيد بن بشير وهو متن منكر »[63]، أو باطل منكر، فقال بعد ذكر حديث أبي هريرة ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما خلق الله القلم ثم خلق..**»: «وهذا بهذا الإسناد باطل منكر »[64]، أو منكر الإسناد والمتن كقوله بعد ان ذكر حديث بحيرا الراهب: «إذا شرب الرجل كأساً من خمر »: «وهذا حديث منكر الإسناد والمتن ولم أسمع بذكر بحيرا أنه يسند عن رسول الله ﷺ »[65]، أو غريب، كقوله بعد ان ذكر حديث عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ قال: «**وفي اللسان الدية...**»، فقال: «وهذا غريب المتن لا

يروى إلا من هذا الطريق»[66]، أوليس بمحفوظ كقوله بعد ان ذكر حديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «**لواء الحمد بيدي يوم القيامة وأقرب الناس من لوائي العرب ..**»، فقال: «وهذا الحديث ليس بمحفوظ عن الزهري»[67]، أو أن في متنه زيادة كقوله بعد ذكر حديث عن عثمان بن أبي العاص قال قال لي النبي ﷺ حين بعثني إلى الطائف «**يا عثمان تجوز في الصلاة وقدر الناس بضعفهم فإن فيهم الكبير والضعيف وذا الحاجة والحامل والمرضع..**»، فقال: «وهذا في متنه زيادة الحامل والمرضع»[68].

وكثيرا ما يكشف المخالفة بعرض رواية المترجم له على رواية الثقات سواء أكانت روايتهم في الصحيحين أم لا، من دون إشارة إلى أي علة، بل يسوق الرواية المنكرة، ثم يسكت تاركا ذلك لتمييز المختص. خذ مثلا حديث «**من شهد أن لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة**»[69] حيث أخرجه ابن عدي من طريق سلمة بن وردان، حدثنا أنس بن مالك قال: أتاني معاذ بن جبل، فقلت: من أين؟ قال: من عند رسول الله. قلت: فما حدثكم؟ قال قال ﷺ «**من شهد أن لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة**». قال: قلت: أفلا آتيه فأسمعه؟ قال: بلى. فأتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله إن معاذ بن جبل حدثني أنك قلت: «**من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة**». قال: «**صدق معاذ، صدق معاذ، صدق معاذ**». فقد رواه الشيخان[70]، بل هو متواتر، فأين العلة فيه؟

ظاهره السلامة من العلل تماما، وموضع العلة فيه هو تصريح أنس بأن معاذا حدثه، أما الرواية الصحيحة التي خرجها الشيخان فهي: «عن قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك، أن النبي ﷺ– ومعاذ رديفه على الرحل– قال يا معاذ بن جبل »، ورواية البخاري الأخرى[71] هي أن أنساً قال: «ذكر لي أن النبي ﷺ قال لمعاذ...» أي إن هناك واسطة بين معاذ وأنس، طويت في الرواية الصحيحة، وتبع سلمة بن وردان الجادة فساقها سماعا لأنس.

وفي حديث أنس بن مالك: «إذا أخذت كريمتي عبدي...»[72] قابل ابن عدي بين رواية سعيد بن سليم الضبعي ورواية الثقات التي أخرجها البخاري وغيره [73]، وكذا شواهده، فتبين أن هذا الراوي زاد زيادة منكرة، هي قوله: «وإن كانت واحدة»، ولكن المؤلف ساقها دون التنبيه على ذلك.

وأحيانا يكشف ابن عدي تفرد من لا يحتمل تفرده من المترجم لهم في كامله بعرضها على رواية المتقنين من أقرانه، وغيرهم، فيظهر ذلك التفرد واضحا جليا.

ومن أمثلة ذلك ماأخرجه ابن عدي[74] من طريق سالم بن نوح العطار، ثنا يونس بن عبيد، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها...**» الحديث. ثم قال: «وهذا معروف عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، فأما عن يونس بن عبيد فما أعلم رواه عنه غير سالم». وقد أبان تخريج هذا الحديث أن تسعة أئمة ثقات أثبات خالفوا سالما العطار فجعلوا الرواية عن قتادة، عن أنس، منهم خمسة أئمة روايتهم في الصحيح هم: مسعر، وهشام عند الشيخين [75]. والباقون وهم: أبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وشيبان.

عند مسلم وحده[76]، والباقون: همام عند أحمد[77]، وحماد بن سلمة، وعفان، وأبان عند البيهقي[78].

ولو ذهبت أسوق الأمثلة من كامل ابن عدي في باب التفرد لطال الأمر جدا، وفيما ذكرت إن شاء الله تعالى غنية.

المبحث الثالث
ابن عدي بين القوة والضعف في السبر

لابد من القول ابتداءً أن السبر ليس عملية سهلة يمكن لأي محدث القيام به، بل هذا من عمل النقاد الجهابذة الذين أفنوا جلّ أعمارهم في جمع الروايات، وكان همهم في رحلاتهم الطويلة تتبع الضعفاء، والتنقير عن أنبائهم، وكتابة نسخهم بالغة ما بلغت.

وهب أن محدثا توفرت عنده هذه الأسباب فإن هذا وحده لا يكفي، بل ينبغي أن يكون للقائم على عملية السبر حاسة نقدية قوية تمكنه من تحديد موضع العلة بدقة. وضرب الأمثال في هذا يغني عن التوسع في الكلام.

لنأخذ مثلا حديثا واحدا أخرجه ابن عدي من طريق يعقوب بن كاسب، ثنا سلمة بن رجاء، عن الحسن بن الفرات، عن أبيه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة أن رسول الله – ﷺ نهى أن يستنجى بعظم، أو روث. وقال: «**إنهما لا يطهران**»[79] فالجزء الأخير منه ضعيف. وقد علق ابن عدي– رحمه الله– مشيرا إلى تفرد بعض رواته فقال: «ولا أعلم رواه عن فرات القزاز غير ابنه الحسن، وعن الحسن سلمة بن رجاء، وعن سلمة ابن كاسب»[80].

و يجد الباحث في سند هذا الحديث أن فيه ثلاثة ضعفاء على نسق واحد هم: الحسن بن الفرات، وسلمة بن رجاء، ويعقوب بن كاسب، فيصعب جدا إلصاق الوهم بأحدهم لاسيما أنه لا يوجد متابع لأي منهم.

وحديث ابن عباس «شراركم معلموكم، أقلهم رحمة على اليتيم وأغلظهم على المسكين» الحديث[81] في سنده سعد بن طريف ساقط، واتهمه بعضهم بالوضع، والراوي عنه سيف بن عمر التميمي يضع الحديث واتهم بالزندقة، وعنه عبيد بن إسحاق العطار تركه غير واحد، فكيف وحديث هذا سنده يمكن الجزم بأن فلانا هو المتهم به؟ لذلك تردد فيه ابن عدي، فقال: «فلا أدري البلاء منهما أومنه؟»[82] يعني سعد بن طريف.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، وتوعرا أن الممارس للسبر يجد نفسه أحيانا أمام استبهام، واستغلاق شديدين، أو تناقض، واضطراب مشتتين، ولاسيما وأن الأمر غير مطرد في كل حديث على نسق واحد، فتارة يسفر التفتيش عن ضعف جميع طرق الحديث[83]، وأحيانا ينبلج عن سلامة ضبط الراوي لتجانس ما يرويه مع روايات الأئمة المتقنين [84]، وفي أخرى يختلط هذا بهذا أي ما يعرف، وما ينكر. وإذا أضيف إلى هذا كثرة الطرق، والأوجه للحديث الواحد فاعلم أن الليل قد عسعس، والظلام قد حندس، وفي ذلك المضمار لن تجد سوى المتقدمين كأمثال ابن المديني، وأحمد، وابن معين، والبخاري، ومن استنهج سبيلهم، واستضاء بأقوالهم، وأحكامهم من المتقدمين، والمتأخرين.

والحاصل أن هناك صعوبة كبيرة في إجراء عملية السبر، والناقد إذا اجتهد في جمع طرق الحديث الواحد، وأوجهه لبيان المدار، ثم عكف على معارضة رواية الراوي المقصود بالحكم مع روايات الثقات، آخذا في الاعتبار قواعد النقد، دون إغفال أقوال المتكلمين في الراوي، واستنفد وسعه في ذلك، فإن ذمته تكون حينئذ قد برئت، وإذا تبين بعد ذلك أن هناك شيئا ما قد فاته فلا يضره ذلك، والله أعلم.

ونأتي إلى ابن عدي لننظر في سبره هل توجد مواطن ضعف في سبره؟

من مكرر القول أن نورد مواطن قوة سبره، فكتابه ملآن بذلك، وقد شهد له النقاد الكبار كالدار قطني، وغيره ممن تأخر عنه على أن ابن عدي أظهر غناء، واضطلاعا في معالجة روايات الضعفاء، وكذا الرواة المحتج بهم. فنراه إذا جاء إلى راو تصدى لمنكراته، وتتبعها سندا ومتنا، ولا يترك وهيا إلا بينه، ولا وهنا إلا أوضحه، ثم يحكم بعد

ذلك.

هذا الذي ذكرت إنما هو الغالب، وقد وُجدت بعض المواطن ظهر فيها أن سبره اعتراه نوع من الضعف... ومن صور ذلك الضعف ما يأتي:

1- قد تفوته أحاديث منكرة، أو أجزاء منها فيها نكارة: ففي حديث أنس: لما نزلت آية الحجاب. الحديث[85]. نص على أن سلما العلوي ليس له متن منكر، وبين لي جمع طرق الحديث أن هناك نكارة في موضعين هما: «ورائك يا بني» وقوله: «فجئته بمرقة فيها قرع». فالموضع الأول تفرد بتلك الزيادة سلم العلوي وحده مخالفا بذلك خمسة أئمة روايتهم جميعا في الصحيح[86]، لو جاء مئة من أشكال سلم العلوي مقابل واحد منهم لقبل حديثه دونهم وهم: أبو مجلز، والزهري، وعبد العزيز بن صهيب، وحميد، وثابت.

وأما الموضع الثاني: فقد اضطرب فيه، فمرة يقول: «فجئته بمرقة فيها قرع » وفي أخرى: «أتي بقصعة» بالبناء على ما لم يسم فاعله، وبمقارنة نص المؤلف مع رواية الصحيحين[87] عن أنس ظهر أنه منكر، إذ الذي جاء بالمرقة هو رجل آخر غير أنس.

2- قد يسوق حديثا في ترجمة ضعيف، وفي سنده من هو أضعف منه: فحديث ابن عباس مرفوعا: «أشراف أمتي حملة القرآن»[88] ساقه في ترجمة سعد بن سعيد الجرجاني، وفي سنده: نهشل القرشي كذبه الطيالسي، وابن راهويه[89].

3- قد يورد حديثا في ترجمة متكلم فيه، الحمل فيه على غيره:

كما في حديث عائشة: «ما كان رسول الله يبوح بهذا القول... »[90] أورده ابن عدي في ترجمة سعيد بن عبد الجبار الحمصي جاعلا له من خطئه حيث رواه عن عمر بن المغيرة، أنه حدثهم عن أيوب، عن عبد الله بن مليكة، عن عائشة به. إلا أن سعيد بن عبد الجبار توبع بإسحاق بن راهويه، كما قال الذهبي[91] الذي جعل الحديث من مناكير عمر ابن المغيرة شيخ سعيد المذكور.

4- قد يصرح بأن مدار الحديث على فلان مثلا، والأمر ليس كذلك:

ففي حديث عائشة مرفوعا «كسر عظم الميت ككسره حيا»[92] نص على أن مداره على سعد بن سعيد، وقد تابعه أربعة رواة على سنده، ومتنه هم: حارثة، وسعيد بن عبدالرحمان[93]، وعمارة بن محمد[94]، ويحي بن سعيد[95].

5- قد يورد الحديث الواحد في ترجمتين فأكثر:

فقد ذكر حديث أبي هريرة مرفوعا: «كنت أول النبيين في الخلق»[96] في ترجمة سعيد بن بشير[97]، وكان قد رواه في ترجمة خليد بن دعلج[98]، فبأيهما يلتزق؟

هذه نماذج من ضعف سبره أحيانا،وهو يسير قياسا إلى عدد الرواة، وعدد الأحاديث التي عالجها في هذا الكتاب، وقد اختصرتها قدر الإمكان، ولا شك أنها لا تغض من قيمة الكتاب ولا من عمل ابن عدي رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، فقد توصل البحث الى النتائج الآتية:

1- السبر ضرورة للحكم على الحديث، وفرز صحيحها، وسقيمها، والكشف عن غريبها، ومنكرها، ثم إعطاء كل راو الرتبة التي يستحقها في سلم الجرح، أو التعديل.

2- كتاب الكامل لابن عدي ضرورة للحكم على راوي الحديث، ومثلاً يقتدى به لتتبع طرق الحديث.

3- المنهج الذي اتبعه ابن عدي في كتابه الكامل منهج دقيق وهو الأكثر ممارسة في صنيع النقاد من الأولين، والآخرين، وهو الوسيلة المثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه ، وهذا واضح عند مقارنته بين مرويات الشيخ وعند مقارنته مرويات الراوي بروايات الثقات.

4- أن السبر ليس عملية سهلة يمكن لأي محدث القيام به، بل هذا من عمل النقاد الجهابذة الذين أفنوا جزءا من أعمارهم في جمع الروايات، وكان همهم في رحلاتهم الطويلة تتبع الضعفاء، والتنقير عن أنبائهم، وكتابة نسخهم. وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

هوامش البحث

(1) تاريخ جرجان: 1/ 267.

(2) الإرشاد: 794/2.

(3) السير: 154/14.

(4) تاريخ الإسلام، حوادث سنة 365هـ.

(5) تاريخ جرجان: 1/ 267.

(6) تاريخ الإسلام، حوادث سنة 365هـ.

(7) الميزان: 2/1.

(8) طبقات الشافعية الكبرى، 315/3.

(9) وهذا واضح بين في كل ترجمة وردت في الكتاب تقريبا إلا من لم يبلغه عنه نص، وهم قليل قياسا إلى عدد المترجم لهم في الكتاب. وانظر مثلا: الكامل 189/1، 624/2، 1082/3، 1456/4، 1816/5، 2178/6.

(10) انظر مثلا: الكامل 81/1، 109/1، 118/1، 138/1، 1229/3، 1451/4، 1840/5.

(11) انظر أي ترجمة مما ذكر قريبا، أو غيرها فستجد الرواية بالإسناد لكل النصوص المسوقة.

(12) يظهر ذلك بالموازنة بينه وبين العقيلي (322)هـ في كتابه الضعفاء، وابن حبان (365)هـ في المجروحين وهما من نظرائه في باب الضعفاء حيث يقتصران غالبا على إيراد الحديث الواحد، والاثنين، وربما الثلاثة، وأحيانا لايوردون شيئا، في حين أن ابن عدي قد يذكر العشرة، والعشرين، بل الخمسين، والستين للراوي الواحد!! فالبون شاسع بينهما. ولايعد هذا تقصيرا منهما، بل لكل واحد وجهة تولاها. كما أن ذلك التميز المشار إليه ليس من باب الكمال المطلق لكتاب دون آخر، فلكل مميزات، وجوانب قوة، أو ضعف، وكان ابن عدي في هذا فذا، منقطع القرين، والله أعلم. وانظر: ترجمة شريك في ضعفاء العقيلي فلم يورد له أي حديث، واكتفى بسوق أقوال العلماء فيه، بينما ساق ابن عدي له (64) حديثا معلولة، وفي ترجمة عبد الله بن لهيعة ساق العقيلي (3) أحاديث، وابن عدي (53) حديثا. وفي ترجمة أبان ابن أبي عياش روى له ابن حبان في المجروحين (2) حديثين، وابن عدي (25) حديثا، وفي ترجمة جابر بن يزيد الجعفي لم يرو ابن حبان له شيئا سوى أقوال الرجال فيه، وأما ابن عدي فساق له مما ينكر عليه (13) حديثا عدا نصوص الجرح والتعديل، وفي ترجمة سعيد بن بشير أسند له ابن حبان (3) أحاديث، وابن عدي (23) حديثا مما تكلم فيه. وانظر التراجم المذكورة.

[13] معجم مقاييس اللغة لابن فارس 127/3.

[14] لسان العرب، ابن منظور (مادة: سبر): 4/ 340.

[15] القاموس المحيط بترتيب الطاهر أحمد الزاوي: 509/2، وانظر أيضا مختار الصحاح للرازي: 121،199.

* أورد الحديث ابن منظور بلفظ: «قال له أبو بكر لا تدخله حتى أَسبُرَه قبلك »، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني بلفظ: «ارفق فداك أبي وأمي يا رسول الله أدخل قبلك لا تكون فيه هامة فإن كان من ذلك شيء كان بي».

[16] لسان العرب، ابن منظور (مادة: سبر): 4/ 340.

[17] ترد في باب القياس عندهم، ويعنون بها: «اختبار صلاحية الأوصاف المقارنة للحكم لتكون علة بعد تقسيمها». كذا عرفها مصطفى جمال الدين في القياس (298).

أي أن الأصولي يقوم بحصر الصفات التي تصلح للعلية في بادي الرأي، ثم يقوم باختبار كل واحدة منها هل تصلح لذلك أو لا؟ فيبطل مالا يصلح منها، فيتعين الباقي للعلية. وانظر أيضا: إرشاد الفحول للشوكاني 2/ 892.

[18] قال رحمه الله في ترجمة عائذا لله المجاشعي: «منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر » كتاب المجروحين: 2/ 192، وقال: «وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف.. لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر » المجروحين: 3/ 95.

[19] قال رحمه الله تعالى: «ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه» التاريخ برواية الدوري عنه: 319/3.

[20] حيث قال رحمه الله تعالى بعد ذكره روايتان عن أبي هريرة ﷺ أحدهما تثبت المسح والأخرى تنكره: «فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ » التمييز:209. وفي هذا النص بين– رحمه الله– عنصري السبر، وهما: الجمع، والاعتبار.

[21] وبهذا الإطلاق بحثته عامة كتب المصطلح. انظر: مقدمة ابن الصلاح (182)، وإرشاد طلاب الحقائق للنووي221/1، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 169/2، وتدريب الراوي للسيوطي 1/ 281، وفتح المغيث 241/1، وغيرها.

[22] كذا أطلقه الشيخ الأستاذ أحمد نور سيف في بحثه النفيس: «دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل»، المنشور بمجلة البحث العلمي لجامعة أم القرى(54) العدد الثاني (1399) هـ.

[23] ينظر: حاشية النقد عند المحدثين (67).

[24] ينظر: الكامل: 15/1– 16.

[25] ينظر: المصدر نفسه: 411/3.

[26] المصدر نفسه: 4/ 22.

[27] المصدر نفسه: 71/6.

[28] المصدر نفسه: 2/ 293.

[29] المصدر نفسه: 1/ 189.

[30] المصدر نفسه: 238/1.

[31] المصدر السابق: 75/4.

[32] المصدر نفسه: 307/1.

[33] مختصر الكامل للمقريزي: 69. والنص في الكامل: 88/1 إلا أنَّ فيه تحريفا، وتصحيفا.

[34] شرح علل الترمذي لابن رجب: 176/1 تحقيق الاستاذ الدكتور نور الدين عتر.

[35] كتاب المجروحين: 12/2.

[36] الكامل: 3/ 373.

[37] المصدر السابق: 3/ 373.

[38] المقدمة: 220.

[39] الموقظة، الذهبي: 52.

[40] الكامل: 348/3.

[41] المصدر نفسه: 5/ 236.

(42) المصدر نفسه: 2/ 278.

(43) المصدر نفسه: 3/ 337.

(44) المصدر نفسه: 3/403.

(45) المصدر نفسه: 3/363.

(46) المصدر نفسه: 3/358.

(47) المصدر نفسه: 3/356.

(48) المصدر نفسه: 3/352.

(49) المصدر نفسه: 3/410.

(50) المصدر نفسه: 3/418.

(51) المصدر نفسه: 3/419.

(52) المصدر نفسه: 3/330.

(53) المصدر نفسه: 3/347.

(54) المصدر نفسه: 3/374.

(55) المصدر نفسه: 3/374.

(56) المصدر نفسه: 3/347.

(57) المصدر نفسه: 3/430.

(85) المصدر نفسه: 3/372.

(59) المصدر نفسه: 2/148.

(60) المصدر نفسه: 3/219.

(61) المصدر نفسه: 3/320.

(62) المصدر نفسه: 3/ 375.

(63) المصدر نفسه: 3/ 373.

(64) المصدر نفسه: 6/ 269.

(65) المصدر نفسه: 3/ 412.

(66) المصدر نفسه: 6/ 101.

(67) المصدر نفسه: 7/ 188.

(68) المصدر نفسه: 6/ 223.

(69) المصدر نفسه: 3341/3.

(70) أخرجه البخاري في كتاب العلم 128/226/1، ومسلم في كتاب الإيمان 32/61/1 كلاهما من طريق هشام الدستوائي عن قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك، أن ﷺ– ومعاذ رديفه على الرحل– قال يا معاذ بن جبل قال لبيك يا رسول الله وسعديك.... الحديث.

(71) في صحيحه في كتاب العلم: 129/227/1.

(72) الكامل: 3/ 402.

(73) أخرجه أحمد: 283/3، والبخاري في كتاب المرضى : 5653/116/10 كلاهما من حديث أنس مرفوعا إلى رسول الله ﷺ إن الله قال: «**إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه عوضته منهما الجنة**». وهذه رواية البخاري.

(74) الكامل: 1183/3.

(75) أخرجه البخاري في كتاب العتق : 2528/160/5، ومسلم في كتاب الإيمان : 117/1 كلاهما من طريق مسعر. وأخرجه البخاري في كتاب النكاح : 5269/388/9، ومسلم في كتاب الإيمان: 117/1 كلاهما من طريق هشام.

(76) أخرج روايتهم مسلم في كتاب الإيمان: 1/ 116، 117.

(77) أخرجه أحمد: 491/2 من طريق همام، عن قتادة.

(78) أخرج روايتهم البيهقي في السنن الكبرى: 7/ 298.

(79) الكامل: 331/3.

(80) المصدر نفسه: 3/ 331.

(81) المصدر نفسه: 5/ 347.

(82) المصدر نفسه: 351.

(83) انظر: الكامل: 412/3 حديث ابن عباس مرفوعا: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها. فمن أراد العلم فليأت الباب». وقد تتبعت طرقه فتبين لي أن جميع طرق الحديث لا تخلو من ضعف شديد، أو اضطراب. ويكفي أن المتقدمين مجمعون على ضعفه على تفاوت بينهم مثل

يحي بن سعيد القطان، وابن معين، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومطين، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وخلق بعدهم كالذهبي، وغيره. وانظر بعض هذه الأقوال في الأسرار المرفوعة لملا علي القارئ، والفوائد المجموعة للشوكاني (348) مع حاشية المعلمي.

(84) انظر: الكامل: 398/3 حديث جابر مرفوعا: «حصى الجمار مثل حصى الخذف ». رواه ابن عدي من طريق سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به. وقد توبع صاحب الترجمة سعيد بن سالم بمحمد بن بكر، عن ابن جريج به عند مسلم في كتاب الحج: 1299/944/2، وبيحيى القطان عند الترمذي في كتاب الحج أيضا : 897/233/2. كما تابعه في مسند أحمد: 3/ 337، 371 رباح المكي، وابن لهيعة.

(85) الكامل: 3/ 329.

(86) رواية أبي مجلز، والزهري أخرجها الشيخان: البخاري في كتاب التفسير رقم (4791)، وفي كتاب النكاح رقم (5166)، ومسلم جميعا في كتاب النكاح (1050/2). وأخرج البخاري وحده رواية عبد العزيز بن صهيب، وحميد في كتاب التفسير رقم (4793) ورقم (4794). وأخرج مسلم وحده في كتاب النكاح رقم (1428) طريق حميد.

(87) رواية البخاري في كتاب الأطعمة رقم (5439)، ورواية مسلم في كتاب الأشربة (2041).

(88) الكامل: 358/3.

(89) انظر: تهذيب التهذيب 479/10، وخلاصة الخزرجي: 404.

(90) انظر: الكامل: 386/3.

(91) الميزان: 3/ 352.

(92) انظر: الكامل: 3/ 1189.

(93) أخرج روايتهما عبد الرزاق في المصنف: 3/ 444 كلاهما عن عمرة به.

(94) أخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار: 3/ 308 عن عمرة به.

(95) أخرج روايته ابن حبان كما في الإحسان: 7/ 437 عن عمرة به.

(96) الكامل: 3/ 49

(97) المصدر نفسه: 3/ 369.

(98) انظر: الكامل: 3/ 49.

فهرس المصادر والمراجع

1. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، أبو زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق عبد الباري السلفي، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية 1408هـ.
2. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، بيروت: دار المعرفة للطباعة 1399هـ.
3. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلي الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، ط1، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع 1409هـ.
4. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، علي بن محمد بن سلطان المشهور بملا علي القاري، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، ط 2، بيروت: المكتب الإسلامي 1406هـ.
5. التاريخ، رواية الدوري، أبو زكريا يحي بن معين الغطفاني، تحقيق أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى- مكة المكرمة- جامعة الملك عبد العزيز (أم القرى) 1399هـ/ 1979م.
6. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي 1412هـ.
7. تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي، الطبعة الرابعة – بيروت: عالم الكتب 1407هـ/ 1978م.
8. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر 1415هـ.
9. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط 1، بيروت: دار صادر، دون تاريخ.
10. التمييز، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، ط2، الرياض: شركة الطباعة العربية 1402هـ.

11. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبدالله الخزرجي، ط 2، بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1391هـ.
12. دلالة النظر والاعتبار، عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل لأحمد نور سيف المنشور بمجلة البحث العلمي لجامعة أم القرى (54)، العدد الثاني، (1399) هـ.
13. سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1398هـ.
14. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار المعرفة، بلا تاريخ.
15. سير أعلام النبلاء، شمس الدين عثمان بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، ط4، بيروت، مؤسسة الرسالة 1406هـ.
16. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق نور الدين عتر، طبعة رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، 1398هـ.
17. صحيح البخاري المطبوع مع شرحه فتح الباري، محمد بن إسماعيل البخاري، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، بلا تاريخ.
18. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.
19. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1404هـ.
20. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط1، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، 1384هـ.
21. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ.
22. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1392هـ.
23. القاموس المحيط، محمد يعقوب الفيروز آبادي، ط 2، بيروت ، مؤسسة الرسالة 1407هـ.

24. القياس لمصطفى جمال الدين.
25. الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، ط3، بيروت، دار الفكر، 1409هـ.
26. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، ط 2، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، 1402هـ.
27. مختار الصحاح، أبو بكر االرازي، ط2 بيروت، دار الفكر العربي، 1997م.
28. مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي المقريزي، ط1، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، القاهرة، مكتبة السنة، 1415هـ.
29. المسند، أحمد بن حنبل، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ.
30. المصنف، عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط 2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ.
31. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، قم، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.
32. مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب، 1974م.
33. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ابو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت،، دار المعرفة، بدون تاريخ.
34. النكت على مقدمة ابن الصلاح، عبدالله بن بهادر الزركشي. تحقيق زين العابدين بن محمد، ط1، الرياض، مكتبة أضواء السلف، 1419هـ.